المحاصيل.
٣- دليل التراخيص والتسجيل في مجال الإشعاع في دول مجلس التعاون.
٤- دليل التفتيش الاسترشادي للتحقق من سلامة الممارسات الإشعاعية في مجال الوقاية في دول مجلس التعاون.
٥- دليل برامج التدريب للعاملين في مجال الوقاية من الاشعاع.
وتماشياً مع الجهود العالمية المبذولة للمحافظة على البيئة هنأ المجلس الأعلى دولة الإمارات العربية المتحدة على انتخابها كمقر للمنظمة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) .
وثمن المجلس الأعلى تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لكل منها لإنشاء صندوق الأبحاث الخاص بالطاقة والبيئة والتغير المناخي الذي بادرت المملكة العربية السعودية إلى الإعلان عنه في قمة أوبك الثالثة التي عقدت في الرياض يومي ١٧ - ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧م.

العمل البلدي المشترك

اعتمد المجلس الأعلى الدليلين التاليين :
١- الدليل الاسترشادي لإنشاء المراصد الحضرية والمعد من المملكة العربية السعودية.
٢- الدليل الاسترشادي لرسوم البلدية وطرق تحصيلها والمعد من مملكة البحرين.
واطلع المجلس الأعلى على مذكرة المتابعة بشأن الخطوات التي تمت في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى الفضائيات والتحدي القيمي والاخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي ووجه المجلس الأعلى بتشكيل لجنة تنسيقية دائمة بهدف تخطيط وتنسيق التعاون المشترك في مجال الفضائيات والشباب وكلف اللجان الوزارية المختصة بمتابعة تنفيذ ما تتوصل إليه من نتائج.

حوار الحضارات والأديان

يجدد المجلس الأعلى على أهمية تفعيل الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات المختلفة والحرص على بناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات وهذا ما جسدته مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله - للحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات والمؤتمرات العديدة التي عقدت ضمن هذه المبادرة غير أننا فوجئنا بنتائج الاستفتاء على حظر المآذن في الاتحاد السويسري وسعي بعض الدول إلى تأييد هذا التوجه مما يعبر عن نهج غير مقبول ويعد تمييزا ضد الإسلام والمسلمين كما يقوض جهود تعزيز الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة.
وفي هذا الإطار يدعو المجلس الأعلى الاتحاد السويسري والمجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لضمان احترام الحقوق الدينية والحفاظ على أماكن العبادة.

الهيئة الاستشارية

اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن الموضوعات التي تمت دراستها وهي :
١- تقييم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٢- دراسة الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتدابير التي يمكن اتخاذها.
٣- دراسة الأمن الغذائي والمائي لمجلس التعاون.
وقرر اعتمادها وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة لتفعيل وتعزيز العمل المشترك بين دول المجلس في ضوء ذلك.
وقد نوه المجلس الأعلى بدور الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى المتنامي والجهود المخلصة لأعضائها في إثراء مسيرة مجلس التعاون بما تقدمه من مرئيات إيجابية لكل الموضوعات التي تكلف بها وفي هذا السياق قرر المجلس الأعلى تكليف الهيئة الاستشارية لدراسة عدد من الموضوعات في دورتها الثالثة عشرة وهي:
١- تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية مثل النخيل ورفع مساهمة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي في الناتج المحلي.
٢- الاحتباس الحراري والتغير المناخي.
٣- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والحد من الإعاقة.
وعرض نتائج هذه الدراسات على المجلس الأعلى في دورته الحادية والثلاثين. المجالس التشريعية الشورى والنواب والوطني والأمة عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما توصل إليه الاجتماع الدوري الثالث لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية الشورى والنواب والوطني والأمة في دول المجلس المنعقد في دولة الكويت مطلع شهر ديسمبر الجاري والجهود التي تبذلها هذه المجالس والمرئيات التي تم رفعها والهادفة إلى تعزيز العمل المشترك.

التعامل مع الجمهورية اليمنية

اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمين العام بشأن مسارات التعاون بين دول المجلس والجمهورية اليمنية وعبر عن ارتياحه للتقدم الذي تم إحرازه خلال عام ٢٠٠٩م فيما يخص تمويل دول المجلس للمشاريع التنموية في اليمن وحث الدول والجهات المانحة على سرعة استكمال تنفيذ تعهداتها التي قدمتها في مؤتمر المانحين في لندن واعتمد انضمام اليمن إلى لجنة رؤساء وكلاء البريد.
ثانياً في الجانب السياسي:

الجزر الإماراتية

فيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبي موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة والمعروفة والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة من خلال التالي:
دعم حق السيادة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبي موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.
التعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أي نتائج ايجابية من شانها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث مما يسهم في تعزيز امن واستقرار المنطقة.
النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث داعيا جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء غالى محكمة العدل الدولية ومطالبة إيران بالالتزام بالمرتكزات الأساسية لإقامة علاقات حسن جوار والاحترام المتبادل وعد التدخل في الشؤون الداخلية.
جدد المجلس الاعلى التأكيد على مواقفه الثابتة من أهمية الالتزام بالشرعية الدولية وأكد على موقفه الرامي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.
ورحب المجلس الأعلى بالجهود الدولية القائمة لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية والدبلوماسية وعبر عن أمله في أن تسعى كافة الأطراف المعنية إلى التوصل إلى تسوية سياسية تبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقق امن واستقرار المنطقة وتكفل حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت إشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها إسرائيل.

المصالحة العربية

أشاد المجلس الأعلى بالمبادرة الكريمة والحكيمة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية -حفظه الله - في القمة الاقتصادية العربية التنموية الاجتماعية التي عقدت في دولة الكويت في يناير ٢٠٠٩م من اجل المصالحة العربية والتي عبرت عن مدى حرصه على لم الشمل وتحقيق التضامن العربي.
القضية الفلسطينية ومسألة السلام في الشرق الأوسط:
تدارس المجلس الأعلى تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ومستجدات مسيرة السلام وما ترتكبه الآلة العسكرية الإسرائيلية من جرائم ضد الإنسانية وما تفرضه من حصار جائر وعقاب جماعي على قطاع غزة ويدعو المجلس الأعلى الأطراف الدولية الفاعلة إلى الإنهاء الفوري لهذا الوضع وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي (١٨٦٠) الذي دعا الى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر.
ورحب المجلس الأعلى في هذا الإطار باقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان لتقرير جولدستون حول انتهاكات إسرائيل الخطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان من خلال جرائم الحرب ضد الفلسطينيين في قطاع غزة مطالبا بمحاسبة مرتكبيها وتعويض الضحايا وملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم وإحالتهم إلى المحاكم الدولية داعيا في الوقت ذاته مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته كاملة بوصفه الجهة المعنية بصون الأمن والسلم الدوليين.
وفي هذا الصدد عبر المجلس الأعلى عن تأييده لقرار مجلس الجامعة العربية الخاص بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي لإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أراضيها المحتلة في عام ١٩٦٧م وندد المجلس الأعلى بالسياسات الإسرائيلية أحادية الجانب ومحاولة فرض الأمر الواقع بتغيير الأوضاع الجغرافية والسكانية للأراضي الفلسطينية المحتلة وأعمال التهويد القائمة في القدس الشرقية وتكثيف سياسة الاستيطان وتوسيع المستوطنات القائمة.
وطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته نحو الإيقاف الفوري للنشاطات الاستيطانية وإزالة جدار الفصل العنصري وعدم السماح لإسرائيل بالمساس بوضع القدس الشريف والمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية.
كما أكد المجلس على أن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم يقوم على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧م في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية المحتلة ومزارع شبعا اللبنانية وقرية الغجر وفقا لقراري مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ و٤٢٦.
واعتبر المجلس الأعلى بيان الاتحاد الأوروبي الرافض لتغيير حدود السادس من يونيو ١٩٦٧ خطوة أولى على تولي المجتمع الدولي لمسؤوليته والتأكيد على الحق الفلسطيني في القدس كعاصمة له في إطار إنشاء دولته المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة وفق مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.
وأكد المجلس الأعلى على ضرورة احترام كافة مؤسسات الشرعية الفلسطينية بما فيها المجلس التشريعي المنتخب ودعا المجلس الأعلى كافة الفصائل الفلسطينية إلى أهمية لم الشمل وتوحيد الكلمة والتوصل إلى حكومة وحدة وطنية فلسطينية تعزيزا للوحدة الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المسلوبة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية .

الشأن العراقي

أعرب المجلس الأعلى عن إدانته لعمليات التفجير التي تعرضت لها المدن العراقية مؤخرا آملا أن يتحقق للعراق وشعبه الشقيق الأمن والاستقرار وأكد مجددا على مواقفه الثابتة بشان احترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والإسلامية .
كما أكد على أن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب الإسراع في تحقيق المصالحة الوطنية العراقية لإنجاح العملية السياسية الشاملة والتي يجب أن تستوعب جميع أبناء الشعب العراقي بدون استثناء أو تمييز .
وشدد المجلس الأعلى على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وحث الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها لإنهاء موضوعي التعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت وغيرهم من مواطني الدول الأخرى وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني لدولة الكويت.

الشأن اللبناني

جدد المجلس الأعلى دعمه الكامل لاستكمال بنود اتفاق الدوحة بين القوى اللبنانية الذي تم التوصل إليه برعاية كريمة من لدن حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وما أثمر عنه الاتفاق من انتخابات نيابية ناجحة كما رحب المجلس الأعلى بتشكيل الحكومة اللبنانية برئاسة دولة رئيس الوزراء سعد الحريري معربا عن أمله في أن يسهم ذلك في دعم وتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في لبنان الشقيق منوها بالجهود التي بذلتها الأطراف اللبنانية للوصول إلى الاتفاق على تشكيل الحكومة ومجددا وقوفه إلى جانب لبنان وشعبه في كل ما من شأنه أن يسهم في تعزيز آمنه واستقراره .
وإذ يؤكد المجلس الأعلى على ما اتفقت عليه الأطراف اللبنانية في اتفاقية الطائف .

الشأن السوداني

أشاد المجلس بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور وكذلك الجهود الأخرى التي تبذلها للوصول إلى حل سلمي متفاوض عليه كما عبر المجلس عن تضامنه مع جمهورية السودان وعدم القبول بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في أطار النزاع في دارفور .
وفي هذا الإطار ثمن المجلس الأعلى الجهود الخيرة التي تبذلها دولة قطر في إطار اللجنة الوزارية العربية الإفريقية وبالتنسيق مع الوسيط المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لترتيب ورعاية محادثات السلام في الدوحة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة .
ويتطلع المجلس إلى نجاح هذه المفاوضات وان يتحقق التوافق السوداني المنشود مرحبا بما تضمنه إعلان الدوحة خلال شهر نوفمبر الماضي من مبادئ أكدت على أن دارفور جزء من السودان الواحد الموحد وان قضية دارفور قضية سياسية لا يمكن حلها إلا بالحوار الجاد بين أبناء الوطن الواحد معربا عن دعمه لجهود دولة قطر الرامية إلى الوصول لسلام عادل ومستدام في دارفور .

الشأن الصومالي

أعرب المجلس الأعلى عن أسفه لاستمرار تدهور الأوضاع في الصومال وأدان العملية الإرهابية التي استهدفت طلاباً ومسؤولين ومدنيين بأحد فنادق العاصمة مقديشو مطلع شهر ديسمبر الجاري وجدد دعوته لكافة الأطراف الصومالية لوقف العنف والتخلي عن كافة العمليات التي تضع العراقيل في طريق جهود المصالحة الوطنية مؤكدا دعمه للاتفاق الذي تم التوصل إليه في جيبوتي بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٠٨ م وللحكومة الشرعية بقيادة شيخ شريف احمد .
وحث كافة الأطراف الصومالية على الالتزام بالاتفاقات والتعهدات التي تم توقيعها في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والهادفة إلى وضع حد للمعاناة الإنسانية وتوفير الأمن والاستقرار والرخاء لأبناء الشعب الصومالي الشقيق .

ختام البيان

وفي الختام عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت -حفظه الله- ورعاه رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى ولحكومته الرشيدة وشعب الكويت العزيز للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الإخوة الصادقة التي قوبل بها إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون .
كما نوه القادة بما أولاه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت لهذا الاجتماع من اهتمام بالغ ورعاية كريمة وإدارة حكيمة كان لها اكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات هامة معبرين عن ثقتهم بان دولة الكويت ومن خلال ترؤسها لهذه الدورة ستدفع بمسيرة المجلس المباركة لتحقيق المزيد من الانجازات والمضي بها إلى مجالات أوسع واشمل في ظل التطورات المحلية والإقليمية والدولية المتسارعة وبما يحقق الحفاظ على الأمن والاستقرار والرخاء لشعوب دول مجلس التعاون والمنطقة .
ووافق المجلس الأعلى على اعتماد مرشح مملكة البحرين أمينا عاما لمجلس التعاون الخليجي اعتبارا من ٢٠١١ م .
ورحب المجلس الأعلى بالدعوة الكريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - حفظه الله- لعقد الدورة الحادية والثلاثين إن شاء الله في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٠ م .
صدر في مدينة الكويت بدولة الكويت ٢٨ ذو الحجة ١٤٣٠ هـ الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ م ■

بعد أن رأس وفد المملكة في مؤتمر قمة مجلس التعاون

خادم الحرمين الشريفين يصل إلى الرياض قادماً من الكويت

الكويت - الرياض - واس
وصل بحفظ الله ورعايته خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى الرياض مساء يوم الثلاثاء ٢٨ ذو الحجة ١٤٣٠ هـ الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩م قادماً من دولة الكويت الشقيقة.
وكان في استقبال الملك المفدى لدى وصوله مطار الملك خالد الدولي بالرياض صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام .
كما كان في استقباله - أيده الله - صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن محمد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الأمير بندر بن محمد بن عبدالرحمن وصاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وأصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين وجمع من المواطنيين .
ووصل في معية خادم الحرمين الشريفين كل من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وصاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم وصاحب السمو الأمير تركي بن عبدالله بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن ناصر بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز ومعالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر ومعالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ومعالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصين ومعالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة والشيخ مشعل العبدالله الرشيد ومعالي رئيس الديوان الملكي الأستاذ خالد بن عبدالعزيز التويجري ومعالي رئيس المراسم الملكية الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الطبيشي ومعالي رئيس الشؤون الخاصة لخادم الحرمين الشريفين الأستاذ إبراهيم بن عبدالرحمن الطاسان ومعالي مستشار خادم الحرمين الشريفين المشرف على العيادات الملكية الدكتور فهد بن عبدالله العبدالجبار ومعالي نائب رئيس الديوان الملكي الأستاذ خالد بن عبدالرحمن العيسى ومعالي قائد الحرس الملكي الفريق أول حمد بن محمد العوهلي .
حفظ الله خادم الحرمين الشريفين في سفره وإقامته.
هذا وكان قد غادر بحفظ الله ورعايته خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود دولة الكويت الشقيقة اليوم نفسه بعد أن رأس - أيده الله - وفد المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثلاثين الذي اختتم أعماله اليوم نفسه في الكويت .
وكان في وداع الملك المفدى لدى مغادرته قاعة المؤتمر أخوه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت .
كما كان في وداعه - رعاه الله - سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي عهد دولة الكويت وعدد من المسؤولين .
ولدى مغادرة خادم الحرمين الشريفين المطار الأميري كان في وداعه سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء ومعالي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس بعثة الشرف المرافقة لخادم الحرمين الشريفين وسفير دولة الكويت لدى المملكة الشيخ حمد جابر العلي الصباح وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى الكويت الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الفايز وعدد من المسؤولين ■